

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٦٦

الثلاثاء، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غرولس (بلجيكا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة دونوفا

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد تيرزي دي سانت أغاتا

بنما السيد أرياس

بوركينا فاسو السيد تيندر بيوغو

الجمهورية العربية الليبية السيد مبارك

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد دو شياكونغ

فرنسا السيد رينيه

فيت نام السيد لي لوغ منه

كرواتيا السيد سكراتيتش

كوستاريكا السيدة فيلالوبوس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بايلي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-49049 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام. أعطى الكلمة للسيدة أولاً ستروم التي ستتكم بالنيابة عن السيد أندريك ليدن، رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد.

السيدة ستروم (تكلمت بالانكليزية): كما قلت، سيدي الرئيس، سأقدم إحاطة إعلامية بالنيابة عن ممثلي الدائم، الذي لا يوجد هنا اليوم، للأسف، بسبب حضوره الاجتماع السنوي للسفراء في ستكهولم. وسأقرأ الآن بيانه.

”أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم لي هذه الفرصة للمشاركة في جلسة اليوم بشأن بوروندي، بصفتي رئيس لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي. وكما يعلم الأعضاء، فقد تولت السويد مؤخراً رئاسة لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي. ونرحب كثيراً بهذه الفرصة التي أتاحت لنا للعمل مع مجلس الأمن.

”منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للجنة بناء السلام بشأن بوروندي المقدمة إلى المجلس في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5897)، حدث عدد من التطورات الإيجابية، بما فيها وقف الأعمال القتالية. وفي الوقت ذاته، ما زالت عملية السلام تواجه تحديات كبيرة، تتطلب من أصحاب المصلحة الوطنيين أن يبدوا استعدادهم للتوصل إلى حلول وسط، وتظهر الحاجة إلى تقديم دعم إضافي منسق وقوي من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي.

”في ٢٣ حزيران/يونيه، اضطلعت لجنة بناء السلام وحكومة بوروندي بالاستعراض نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة اقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نسانزي (بوروندي) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السفيرة أولاً ستروم التي ستتكم بالنيابة عن رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام وممثل السويد الدائم لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السفيرة ستروم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

١٨ حزيران/يونيه. كما أود أن أشجع حكومة بوروندي على النظر في طلب الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في التحضير للانتخابات المقبلة وإجرائها.

”في الأسابيع القليلة الماضية، أبدت حكومة بوروندي التزامها بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات. وتقف لجنة بناء السلام على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المستمر للحكومة ولجميع أصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بعقد انتخابات عام ٢٠١٠، بما في ذلك عن طريق دعم عملية وضع خريطة للتحضير لتلك الانتخابات.

”وأكد الاستعراض نصف السنوي على أهمية تنفيذ اتفاق عام ٢٠٠٦ لوقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وفقا للأطر الزمنية المحددة في برنامج العمل المنقّح، للمضي قدما بعملية السلام في بوروندي. وتشكل عودة زعيم حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، السيد أغاثون رواسا، إلى بوجومبورا، وتوقيع اتفاق ماغالييسيرغ في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والاجتماع الذي عقد بين الرئيس نكورونزيزا والسيد رواسا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، خطوات مهمة للنهوض بعملية السلام. ويجب اغتنام ذلك الزخم الإيجابي، كما ينبغي بذل كل الجهود من أجل الانتهاء من تنفيذ وقف إطلاق النار بنهاية عام ٢٠٠٨، قبل حلول انتخابات عام ٢٠١٠ بوقت كاف، من أجل تفادي الجمع بين هاتين العمليتين الحاسمتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للمبادرة الإقليمية، وعملية التيسير التي تضطلع بها جنوب أفريقيا، والمديرية السياسية، وفريق المبعوثين الخاصين

واستنادا إلى تقرير مرحلي شامل، فقد تمخّض هذا الاجتماع المهام عن توصيات محددة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن عدد من المسائل، من قبيل تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، والأمن، والعدالة وتعزيز سيادة القانون، والإصلاح الزراعي، والانتعاش الاقتصادي - الاجتماعي، والأبعاد الجنسانية لبناء السلام.

”وفي مجال الحكم الرشيد، ركز الاستعراض نصف السنوي على تهيئة الظروف المؤدية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠. وتمثل تلك الانتخابات معلما رئيسيا في توطيد الديمقراطية والسلام في بوروندي. وأوصى الاستعراض نصف السنوي بأنه ينبغي أن يقدم الإطار القانوني المنقح للانتخابات، الذي يعكس الحقائق السياسية في بوروندي، إلى الجمعية الوطنية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما دعت لجنة بناء السلام جميع الأحزاب السياسية إلى تعزيز الحوار البناء، والتقيّد بمدونة قواعد السلوك في مجال الانتخابات، واحترام المبادئ الديمقراطية المكرسة في الدستور. وفي ذلك الصدد، نرحب باستئناف العمل على مستوى الجمعية الوطنية.

”كما يؤكد الاجتماع الاستعراضي على أن إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات كان ضروريا بالنسبة للأعمال التحضيرية للانتخابات، وأوصى بضرورة أن تصبح اللجنة قادرة على العمل بحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أشير إلى المرسوم الرئاسي المنشئ للجنة الوطنية المستقلة الدائمة للانتخابات الصادر في

”وفي ختام اسمحوا لي أن أثني على الحكومة وعلى جميع أصحاب المصلحة الوطنيين لمشاركتهم البناءة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي وعقد الاجتماع الاستعراضي نصف السنوي الأول. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على مساعدته للجنة بناء السلام وحكومة بوروندي باقتدار في هذا الصدد. ولا يزال الهيكل المتكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والقيادة الاستراتيجية للممثل التنفيذي للأمين العام يحظيان بالأهمية في تقديم الدعم الفعال للأمم المتحدة من أجل بناء السلام في بوروندي“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفارة آلا ستروم على إحاطتها الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نسانزي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد بلادي عن شكره لكم سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة الإعلامية بخصوص بلدي. ونود أن نكرر التعبير عن امتناننا للمجلس لاختياره بوروندي بوصفها أول المستفيدين من خدمات لجنة بناء السلام، التي تعمل منذ عام ٢٠٠٦، والتي قدمت ممثلة السويد للتو تقريرها المشجع بوجه عام عن منتصف المدة إلى المجلس. وقد بدأنا بالفعل في بوروندي النظر في مؤشرات التقييم المعنية بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، التي تأخذ في الحسبان التوصيات المقدمة خلال اجتماع التقييم المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ويود وفد بلادي أن يشيد إشادة حارة بالنرويج على الجهود التي بذلها السيد جوهان لوفالد، ممثلها الدائم السابق لدى الأمم المتحدة، الذي اضطلع بمهامه بأسلوب

المعني ببوروندي، فيما يبذلونه من جهود لمساعدة الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

”ويشكل التنفيذ الناجح للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار خطوة هامة تجاه توطيد السلام، الذي يمكن بوروندي وشركاءها من التركيز على التحديات الحاسمة الأخرى، بما في ذلك مكافحة الفقر، وإصلاح قطاع الأمن، والحكم الرشيد، وتوطيد الديمقراطية، ومكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل لجنة بناء السلام تقديم دعمها لحكومة بوروندي في تعبئة الموارد الكافية للتصدي لتلك التحديات.

”وستواصل السويد، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي، العمل على أساس المبادرات الممتازة التي اضطلعت بها الرئاسة السابقة، النرويج، تحت القيادة التي لا تكل للسفير جوهان لوفالد. ونتطلع إلى المزيد من التفاعلات مع مجلس الأمن والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشأن التطورات الجارية في بوروندي. وفي مجال التحضير للاستعراض نصف السنوي القادم للإطار الاستراتيجي، سنواصل عقد اجتماعات مواضيعية، بما في ذلك التخطيط لعقد اجتماع لمناقشة الأعمال التحضيرية لعقد الانتخابات في عام ٢٠١٠. كما آمل أن أزور بوروندي في المستقبل القريب لاكتساب تصورات مباشرة وإقامة علاقات عمل بناءة مع حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين.

بل بوسعي أن أقول إن خطوة كبيرة قد اتخذت. ففي الأسبوع الماضي، عُقدت حلقة عمل بشأن إطار للحوار بين الأحزاب السياسية في غيتيغا في وسط البلاد، من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس. ولأول مرة منذ أن سلكنا طريقنا الحافل بالأحداث على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، جرى حوار صريح وحقيقي. وقد شارك فيها أربعة وثلاثون حزبا سياسيا التقت هناك بمحض إرادتها. وقد كانت المشاركة فاعلة جدا وامتازت بالحماسة. وطالب المشاركون بأن يكون الإطار إطارا دائما للحوار بين الأحزاب السياسية. بل إن حلقة العمل اقترحت مرجعية للعمل إذا ما أصبح إطار الحوار دائما.

والأحزاب السياسية، مجتمعة، تلزم نفسها بالمعالجة العاجلة لتعديلات النصوص القانونية، والدستور وقانون الأحزاب السياسية، بما في ذلك مدونة السلوك وقانون الانتخابات وقانون المجتمعات المحلية وغيره من القوانين التي قد تهم مواطني بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، تعزم الأحزاب تحديث وضع المعارضة بل واستعراض تاريخ البلد، وبالتالي إعادة كتابته لكي يجعله متاحا لجميع المواطنين. ولأخص ما سبق، فقد أرست حلقة العمل الأسس لرؤية متجانسة لمستقبل يطمئن المواطنين، وكذلك يكفل عقد الانتخابات في عام ٢٠١٠ في جو يسوده الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ولأسباب واضحة، كان الحزب الرئيسي الغائب عن هذا المنتدى هو حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية: فلم يجر بعد الاعتراف به حزبا سياسياً. وسمحوا لي هنا أن أتوقف قليلا في تلك الحالة التي تثير اهتمامنا على وجه خاص. فكما يعرف الجميع حق المعرفة، عاد قادة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى البلد في أيار/مايو الماضي. وكان زعيم الحركة أغاثون رواسا أحد ضيوف الشرف عندما احتفلنا بالذكرى السنوية السادسة

رائع. وتتجلى نتائج عمله هنا وفي الميدان وسوف يتذكره كل من شاهده يعمل بصورة منهجية للغاية وبتفان لا يحد.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السويد بحرارة على تفضلها الكريم بالموافقة على أن ترث المسؤولية من شقيقتها النرويج. وتلك علامة واضحة على الصداقة التي تجمعها ببلدي، والتي نشعر إزاءها بالامتنان الكبير. ونتمنى للسويد كل النجاح؛ ونحن على استعداد للعمل معها لتحقيق نتائج يستطيع أن يفخر بها بلدنا.

ويبين تقييم العمل الجاري في بلدي منذ سنتين أن ما تم إنجازه على الطريق الذي سلكناه حتى الآن يمثل شوطا قصيرا ولا يزال أمامنا طريق طويل جدا. ومع ذلك، ونظرا لأنه ليس من المعتاد التكلم عن النتائج فيما يتعلق بالسياسات الوطنية والاقتصاد الوطني، وإنما التكلم عن التقدم الذي تم إحرازه لأنه أمر أسهل، أسمحوا لي أن أعرض على المجلس بإيجاز الأوضاع القائمة مع التركيز على تنفيذ الخطة ذات الأولوية لبناء السلام في بلدي.

أما بخصوص الحكم الرشيد، وهو مجال واسع، وبشكل أكثر تحديدا الحكم الديمقراطي، فقد تم تحقيق الكثير وبمستويات متفاوتة. وكثيرا ما كنا نحبس أنفاسنا، وخاصة عندما كانت المؤسسات تجتهد نفسها في حالة من الجمود. أما اليوم، فالبرلمان يعمل بصورة طبيعية والحكومة أقل انقساما. وتمت إعادة بناء الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وأدى دوره مرة أخرى بوصفه القائد بلا منازع الذي يتولى زمام الأمور في البلد. أما المعارضة، فتعكف على القيام بدورها أيضا، لكن دون أن تكون قادرة على تعريض المؤسسات الديمقراطية للخطر، كما لاحظنا على مدى الأشهر القليلة الماضية.

والأربعين للاستقلال الوطني في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ١٢ أسبوعاً تبدأ من تاريخ دخول المرسوم حيز النفاذ. ويعني ذلك أنه بعد ثلاثة أشهر من الآن ستنتهي العملية.

وبالطبع، في أعقاب ذلك، سيجري التحقق من حالة المقاتلين الذين لا يزالون يدينون بالولاء لأغاثون رواسا والذين تجري إعادة تجميعهم حالياً. وفي الوقت الحاضر، هناك ٣٠٠ ٢ من هؤلاء المقاتلين الذين تمت إعادة تجميعهم، لكننا نلاحظ أن قوات التحرير الوطنية مستمرة في عملية التجنيد في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار، وذلك بدون شك لبلوغ الأرقام المبالغ فيها التي أعلن عنها عند بدء العملية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك مسائل عالقة ذات طابع سياسي. ولا يزال حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية ترفض تغيير اسمها، مع أن الدستور يحظر في المادتين ٧٧ و ٧٨ على أي كيان سياسي أن يكون له مغزى عرقي. فالمادة ٧٧ تنص على أن:

”الحزب السياسي يتألف من تجمع غير ربحي لمواطنين يشتركون في مشروع من أجل مجتمع ديمقراطي يقوم على الوحدة الوطنية وله برنامج سياسي محدد وأهداف محددة تلبي احتياجات المصلحة العامة وتضمن رفاه جميع المواطنين“.

أما المادة ٧٨ فتتص على أنه:

”يجب على الأحزاب السياسية، في تنظيمها وعملها، أن تعمل وفقاً للمبادئ الديمقراطية. ويجب أن تكون مفتوحة لجميع مواطني بوروندي ويجب أن تتجسد صبغتها الوطنية في قياداتها. ولا يحق لها أن تدعو إلى العنف أو الإقصاء أو الكراهية بأي شكل كان، خاصة إذا كان ذلك يقوم على اعتبارات عرقية أو إقليمية أو دينية أو نوع الجنس“.

ولكي يعجل الرئيس بيير نكورنزيزا بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، أصدر في ذلك اليوم نفسه المرسوم الجمهوري رقم ١٣٤/١٠٠ المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، مانحاً الصفة القانونية لمنشقي قوات التحرير الوطنية الذين فروا بعد توقيع وقف إطلاق النار في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويعني ذلك أن مسألة المقاتلين الذين غادروا قبل جلوس قوات التحرير الوطنية إلى طاولة المفاوضات، والذين تمت إعادة تجميعهم الآن في موقعي راندا وبوروماتا، والذين يصل عددهم إلى ٣٣٢١ فرداً لن تُعالج بأي طريقة مختلفة عن مسائل المقاتلين الآخرين الذين تجري إعادة تجميعهم الآن نظراً لأنهم جميعاً أعضاء في الحركة نفسها، حتى وإن كان هناك نزاع بينهم.

ولكي يستمر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وقّع رئيس الجمهورية المرسوم رقم ١٣٦/١٠٠ المؤرخ ١٩ آب/أغسطس، الذي تشكل بموجبه لجنة فنية للتحقق من حالة المقاتلين المنشقين الذين انفصلوا عن حركة قوات التحرير الوطنية في راندا وبوروماتا. وتلك اللجنة هي فريق فني مخصص سيعمل تحت إشراف اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومدة ولاية الفريق الفنية

ويتعلق المسار الثاني لخطة بناء السلام الاستراتيجية بتعزيز حكم القانون داخل القوات الأمنية. وأقتبس من الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي:

”وعلى الرغم من تحقيق مكاسب هامة في تحسين الأمن، وعلى وجه الخصوص من خلال إعادة تنظيم [الجيش]... الشرطة إلى جانب تسريح ما يربو على ٢٠ ٠٠٠ مقاتل، فإن هذه النتائج لوحدها غير كافية في وضع... لا يزال يتعين فيه إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع بصورة دائمة، ولا تزال تنتشر الأسلحة والإحساس بعدم الأمان انتشارا واسعا...”

”... ولا يُنظر دائما للقوات الأمنية على أنها تتصرف من أجل خدمة المصلحة العامة للسكان على أفضل وجه“ (PBC/1/BDI/4، المرفق، الفقرتان ٢٦-٢٧)

ومنذ أن صيغ الإطار الاستراتيجي، تم بالتأكيد تحقيق بعض التقدم، لكن برزت مشاكل جديدة أيضا. وفي ذلك الوقت، لم تكن إعادة الإدماج قد شملت مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بعد. أما اليوم، فمن الحتمي أن تشمل إعادة الإدماج أولئك المقاتلين، ولئن كان لم يكتمل بعد تسريح الأفراد السابقين في القوات المسلحة البوروندية والمقاتلين السابقين التابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، يمثل أولئك الذي تم تسريحهم بالفعل عنصرا محتملا لزعة الأمن لأنهم يواجهون مصاعب في إعادة الإدماج في مجتمع يوفر لهم موارد شحيحة. ولا تزال الحكومة تقول بصوت عال وواضح إن المسرحين سيكونون قبلّة موقوتة ما دامت مستويات معيشتهم لم تتحسن.

كما نلاحظ أن فصائل أخرى من الحركة الأم لحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وافقت على تسمية نفسها بأسماء مختلفة منذ وقت طويل، بما في ذلك حزب تحرير شعب بوروندي وقوات التحرير الوطنية - إيكازو. وبالإضافة إلى ذلك، تطالب قوات التحرير الوطنية أن تشارك في السلطة مناصفة، وهذا أمر غير واقعي تماما. وهنا أيضا، لا بد من أن تجري المفاوضات في التزام دقيق بالدستور.

وفي أي حال من الأحوال، ينبغي مراقبة التأخير الحاصل في إعادة تجميع المقاتلين والطلبات المقدمة في المفاوضات السياسية للحيلولة دون حدوث مزيد من التأخيرات بخصوص برنامج العمل الذي اعتمد في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في كيب تاون في جنوب أفريقيا، والذي حُدد بموجبه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موعدا نهائيا لاندماج حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في مؤسسات الدولة.

ولذلك، من المهم التشديد مرة أخرى على أن بوروندي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي وتفهمه أكثر من أي وقت مضى. فأولاً وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى التفهم لأنه لا يتم التوصل دائما إلى حلول للمشاكل ذات الطابع السياسي والعسكري خلال فترة قصيرة. ولا بد من المرور في مراحل لثلاث نجد أنفسنا نقدّم ما يستحق التأخير، الأمر الذي لا ينجح عنه سوى مشاكل أخرى. ويعكف رئيس الجمهورية وحكومته على القيام بكل شيء ممكن لكفالة أن تنجح المفاوضات مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، لكن تلك المفاوضات تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لكي لا يتمادى حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في المحادثات وحياسة المكائد في وقت يطمح فيه السكان ككل إلى السلام والتنمية.

المرء إلا أن يسافر في أنحاء البلد ليرى مباني المدارس الابتدائية والثانوية الجاري بناؤها، ناهيك عن المبادرات الأخرى مثل إعادة تخرّيج الجبال المعراة. وتم إحراز بعض التقدم في مجال إدارة القطاع العام حيث أن البلد قد وصل نقطة تحول حاسمة. فقد قرر البنك الدولي للتو تعليق ٩٢ في المائة من ديون البلد، لكن ذلك غير كافٍ. فالبلد بحاجة إلى دعم كبير للميزانية ومساعدات ملموسة لكي لا تبقى إعادة البناء والتنمية مجرد كلمات.

ولذلك، ندعو شركاء بوروندي الإنمائيين، ولا سيما الذين تعهدوا خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى الوفاء بالتزاماتهم. فحتى اليوم لم تُدفع سوى ٣٠ في المائة من الأموال التي جرى التعهد بدفعها وفي إطار بناء السلام فقط. غير أن الأموال المتعهد بدفعها لتمويل الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لم تيسر بعد.

ونحن في غاية الامتنان للأمم المتحدة، التي تدعم بواسطة صندوق بناء السلام ١٧ مشروعاً في البلد، ونحث الأمم المتحدة على تمويل مشاريع أخرى أيضاً. ونحن ممتنون أيضاً على المساعدة التي وعدنا بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ونشكر جميع أولئك الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين أظهروا لنا تفهمهم وساعدونا. ونرجوهم أن يفعلوا المزيد، حتى يستفيد شعبنا من عوائد السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

وسلّط البنك الدولي مؤخراً الضوء على الفقر المدقع الذي يعاني منه الأشخاص المسرحون الذين لا حول لهم ولا قوة بانتظار أن تُبنى المساكن لهم. ويتوقع البنك من الحكومة خطة تسريح جديدة بحلول الشهر القادم بحيث يمكن له أن يعدل إسهاماته فيها. ومع ذلك، كما أشير إليه سابقاً، فالتسريح شيء وإعادة الإدماج في المجتمع شيء آخر. ولذلك، إن بوروندي بحاجة إلى الدعم في هذا المجال من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف لأن عملية التسريح لن تكون مثمرة إلا إذا اكتملت.

وسأناقش الآن تعزيز العدالة والنهوض بحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية ومحاربة الإفلات من العقاب. وفي هذا المقام، تكمن المشاكل الرئيسية في تعزيز قدرات وزارة العدل وكفالة عمل العدالة الانتقالية على نحو فعال وإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان وبدء عمل لجنة الحقيقة والمصالحة. وعلى الرغم من أن بعض المانحين كانوا ناشطين بالفعل في جميع تلك المجالات، بما في ذلك صندوق بناء السلام، فإن الاحتياجات لا تزال كبيرة جداً، ولذلك لا بد من التفكير في مانحين آخرين إذا أردنا أن نرى تلك المشاريع منجزة.

وهناك مهمة عاجلة أخرى هي مسألة إدارة الأراضي. فعلى ما يبدو أن النظام التقليدي البوروندي للملكية الأراضي قد بلغ حدوده القصوى. فقد بلغ الضغط على الأراضي درجة حيث أن ما يربو على ثمانين في المائة من القضايا التي يترافع فيها أمام المحاكم تتعلق بتراعات على الأراضي. وتصفية الحسابات متفشية وهي السبب الأساسي لتزايد معدل الجريمة. وقد جرى التخطيط لقانون الأراضي، لكن تطبيقه سيتطلب أموالاً ليس بوسع الحكومة أن توفرها لوحدها.

وفي الختام، بوسعنا القول إن حكومة بوروندي وشعبها يبذلان جهوداً كبيرة تستحق الدعم. ولا يتعين على